

اختبارات لتقييمه تجاريا

اكتشاف غازي جديد في القطاع 18



صنعاء/سبأ
أعلنت شركة صافر للاستكشاف والإنتاج النفطي أمس بصنعاء عن اكتشاف غازي في تكوين (لام) في المنطقة الشمالية من قطاع 18 بمحافظة مارب.

وقال نائب المدير التنفيذي للشركة المهندس سيف الشريف خلال حفل تكريم عدد من عمال الشركة بصنعاء بحضور وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دراس، أن صافر قامت بحفر البئر ميم-5 في إبريل 2011م وبمضي يزيد عن سبعة الأث قدم لكن الظروف الامنية حالت دون اختبار البئر في حينه فيما تم اختبار البئر في طبقة لام في مايو الماضي.

وأكد أن نتائج الاختبار كشفت عن حقل غازي في هذه الطبقة ذات النفاذية المنخفضة جدا (يمكن صخري اعتيادي) وان النتائج الأولية للاختبار كانت تدفقا غازيا غنيا بكمية 2.7 مليون قدم مكعب يوميا بفتحه تحكم ثلاثة ارباع البوصة ويضغط تدفقي عند رأس البئر تقدر بـ600 رطل للبوصة المربعة ويكتافة نسبية تقدر بـ58 على مقياس المعهد النفطي الأميركي.

ولفت المهندس الشريف إلى انه يتم حاليا اختبار البئر واستكمال تقييم هذا الاكتشاف من الناحية التجارية وان هذا الاكتشاف يعد دافعا ايجابيا لشركة صافر لمواصلة تنفيذ برنامجها الاستكشافي في التكوينات الجيولوجية الأخرى.

وكان وزير النفط دعا في الحفل العاملين إلى بذل المزيد من الجهود والعمل بعيدا عن محطات الصراع التي لاتخدم البلد.

وأكد أهمية تكاتف جهود كل أبناء اليمن الشرفاء من اجل الخروج من الوضع الراهن وبناء الدولة المدينة الحديثة التي تلبى تطلعات ابناءه.

من جانبها نوهت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة امة الرزاق علي حمد إلى أن هناك العديد من الاتفاقيات على رأسها السلامة المهنية ستناقش في مجلس النواب ومن شأنها أن تسهم في تعزيز وحماية حقوق العاملين.

ولفتت إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حريصة على احلال الكوادر المهنية اليمنية بدلا من الاجنبية ..منوها إلى أهمية التدريب والتأهيل للعاملين في مختلف القطاعات.

بدوره اشار المدير التنفيذي لشركة صافر المهندس محمد كليب إلى أهمية هذا التكريم

في ورشة عمل بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان

الإعلان عن شراكة بين الجهاز المركزي للإحصاء والقطاع الخاص لإنجاح التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م

أحمد الطيار

اعلن القطاع الخاص اليمني عن استعداده للمشاركة بفاعلية في دعم التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م، مشددا في نفس الوقت على أهمية أن تكون البيانات والأرقام الناتجة عنه عالية المصداقية والجودة ومضمونة السرية.

وفي ورشة العمل حول دور القطاع الخاص في إنجاح التعداد العام 2014م والتي نظمها الجهاز المركزي للإحصاء اسم برعاية وزير التخطيط والتعاون الدولي وشراكة صندوق الأمم المتحدة للسكان ابدى رجال الأعمال اليمنيون حرصهم على إنجاح التعداد واهتمامهم بفعالياته ومؤكدين مشاركتهم في التوعية والتعريف بأهمية التعداد وال فوائد المتحققة منه بالوسط المحيط بهم وفي مناطقهم ومنشآتهم الاقتصادية وتذليل العقوات التي تصاحب عمليات جمع البيانات الاقتصادية في الميدان.

ووافق رجال الأعمال على المساهمة في الحملات الإعلامية والدعائية للتعداد إضافة لحشد جهود جمهورهم وبكل قطاعاتهم للمساهمة في إنجاح التعداد والإدلاء بالبيانات المطلوبة أثناء العد.

وفي افتتاح الورشة قال الدكتور حسن ثابت فرحان رئيس الجهاز المركزي للإحصاء نائب رئيس اللجنة العليا للتعداد مدير التعداد: إن رأس المال البشري هو أهم رأس مال يمتلكه مجتمعنا اليمني ولهذا فالحكومة حريصة على معرفة حجمه ونوعيته على مستوى المناطق الصغيرة

والمناطق الإقليمية وعلى المستوى الوطني من خلال التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2014م.

وأضاف :إن القطاع الخاص اليمني يعد من أهم مصادر البيانات الإحصائية كما انه من أهم المستخدمين لها ولذلك فدور القطاع الخاص في التعداد هو دور كبير وحيوي وخاصة في المجال الإعلامي والدعائي والتعريفي والتوعوي.

وشدد الدكتور ثابت على أن مجالات التعاون بين الجهاز المركزي للإحصاء والقطاع الخاص متعددة لايمكن حصرها بكلمات فهي شراكة على مستوى أهمية القطاع الخاص في المجتمع فالقطاع الخاص ينتج 70%-65 من الناتج القومي ومن ثم تتبع أهميته في المجتمع وتتبع أهمية علاقته بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت.

وأضاف رئيس الجهاز المركزي للإحصاء: إن أهمية التعداد تنبع من كونه يوفر لليمن قاعدة بيانات شاملة لثلاثة عناصر رئيسية في المجتمع وهي السكان بخصائصهم المختلفة والمساكن بخصائصها والمنشآت بخصائصها المختلفة.

منوها بأن معرفة عدد السكان ستسهل تحديد حاجتهم من الغذاء كما أن معرفة خصائصهم العمرية ستبين مقدار الحاجة للمنشآت التعليمية والصحية فيما توفر معرفة مراكز تجمعاتهم مقدار الكم المحتاج من المرافق العامة والخدمات الأخرى.

من جانبه قال رئيس الفرقة التجارية الصناعية بالأمانة حسن محمد الكبوس: إن الورشة تعتبر شراكة فنية بين القطاع الخاص والجهاز المركزي للإحصاء في التعداد الحالي.

التقى سفيري الهند وروسيا

وزير التخطيط والتعاون الدولي يشيد بإسهامات البنك الدولي في دعم مسارات التنمية والاستقرار في اليمن



صنعاء/سبأ
بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس مع رئيس الخبراء الاقتصاديين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي جملة من القضايا المتعلقة بالتعاون القائم بين اليمن والبنك الدولي وسبل تعزيزها وتطويرها وبما يخدم الاهداف المشتركة.

وناقش الجانبان التفاصيل المتعلقة بالبرنامج الاقتصادي للبنك الدولي في اليمن واتجاهات الدعم القائمة والمستقبلية المقدمة من البنك الدولي لليمن.

وفي اللقاء استعرض الوزير السعدي مع رئيس الخبراء الاقتصاديين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي سير تنفيذ المشاريع المدرجة والمولة من البنك الدولي في اليمن وسير الاعداد للمشاريع الجديدة المدرجة ضمن حافظة مشاريع البنك في اليمن والتي تشمل قطاعات الزراعة والمياه والتنمية الريفية.

وفي اللقاء اشار وزير التخطيط والتعاون الدولي بإسهامات البنك الدولي في دعم مسارات التنمية والاستقرار في اليمن مؤكدا أن البنك يمثل أحد شركاء التنمية الفاعلين لليمن.

من جهة جدد رئيس الخبراء الاقتصاديين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي حرص البنك الدولي على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم كوزلوف وذلك للتوديع بمناسبة انتهاء فترة عملهما الرسمي كمثلثين دبلوماسيين لبلديهما في اليمن.

وأكد وزير التخطيط والتعاون الدولي في لقائه بالسفير الهندي بصنعاء حرص روسيا على مواصلة تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لليمن منوها بالتحول السياسي السلمي الذي تشهده اليمن.

كما تمنن الوزير الدور الذي اضطلع به السفير الروسي بصنعاء سيرجي كوزولوف في تعزيز وتوطيد اطر التعاون الثنائي بين اليمن وروسيا الاتحادية متمنيا له التوفيق في مهام عمله المستقبلية.

من جهة أكد السفير الروسي بصنعاء حرص روسيا على مواصلة تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لليمن منوها بالتحول السياسي السلمي الذي تشهده اليمن.

وأشار وزير المالية إلى أن تحديث وتطوير برامج أتمتة العمل الجمركي وتجويده يحتاج إلى كلفة مالية كثيرة.

وقال « نطمح من أصدقائنا في البنك الدولي مساعدتنا في الحصول على البرامج ذات المعايير العالية التي تمكننا من تعزيز مسيرة الارتقاء بواقعنا ».

وأضاف :نحن بحاجة ماسة لنظام جمركي يحقق لنا ثلاثة أهداف رئيسية هي تسهيل حركة التجارة وتوفير الحماية الأمنية الكافية ويمنع دخول المستوردات الضارة بالبيئة والمجتمع ، وكذا تحقيق ما يهمننا بالنسبة لنا في وزارة المالية وهو زيادة الإيرادات ».

وأكد الوجه أهمية تلك البرامج وأثرها الإيجابي في تسهيل حركة التجارة، فضلا عن تعزيز الدور الأمني الذي يقوم به القطاع الجمركي وعلى اعتبار ان الجمارك هي البوابة الأولى للوطن والتي يجب عليها التصدي والصمود أمام التحديات القائمة .

ونوه وزير المالية بالجهود التي يبذلها منتسبو القطاع الجمركي .. وقال « على الرغم من تلك الجهود فإن ذلك لا يعني أنه لا توجد مواطن قصور

في العمل الجمركي في اليمن

وهو ما نأمل من أصدقائنا في البنك الدولي مساعدتنا على تلافيه ».

بدوره أوضح الخبير الجمركي بالبنك الدولي أن زيارته لليمن تهدف الى تقييم مستوى أداء الأجهزة الاقتصادية في اليمن وتحديد مستويات الأداء المتعلقة بالقطاع الجمركي ورفع تقرير بذلك لمجلس إدارة البنك .

وبين أن اليمن من الدول التي تحظى باهتمام الكثير من المانحين ..مؤكدا أنه سيحرص على أن تكون التوصيات التي سيضمونها التقرير الذي سيرفعه ،عملية وقابلة للتنفيذ وان تحظى بموافقة البنك ».

ونوه الخبير الدولي إلى أن تقريره سيركز على عنصر أساسي يتمثل في دعم اليمن عبر برنامج يعزز من كفاءته الأمنية ودعم عملية تسهيل حركة التبادل التجاري بين اليمن ومختلف دول العالم .. لافتا الى أن هناك الكثير من الفرص المتاحة والمتعلقة بتسهيل وتحقيق الإزدهار التجاري في اليمن والتي يمكن للبنك الدولي تقديم المساعدة لها .

حضر اللقاء نائب وزير المالية أحمد عبيد الفضلي ورئيس مصلحة الجمارك محمد منصور زمام وعدد من قيادات وزارة المالية ومصلحة الجمارك.

وزير المالية يبحث مع خبراء البنك الدولي تطوير (أتمتة) العمل الجمركي في اليمن

صنعاء/سبأ
حث وزير المالية صخر الوجيه شركاء اليمن في البنك الدولي على التقييم الموضوعي لمستوى أداء مصلحة الجمارك وتبسيط الضوء على نقاط القصور في مستويات الأداء لتلافيها مستقبلا.

وقال الوزير خلال لقائه أمس بصنعاء خبير أول جمارك وإدارة الحدود بالبنك الدولي كلايتون كيرسول وكبير اقتصاديي البنك الدولي المقيم في اليمن قويدو رارانقوا « يسعدنا أن تأتينا من شركائنا في البنك الدولي توصيات وملاحظات تساعدنا على تجويد عمل مصلحة الجمارك » ..معبرا عن تطلعه أن يحصل اليمن على مساعدة من قبل البنك الدولي لأتمتة أعمال القطاع الجمركي وبما يمكن من ربط جميع المنافذ الجمركية أليا بالمركز الرئيسي وبما يسهم في تسهيل نقل المعلومات والبيانات من المنافذ إلى المركز ومتابعتها من قبل القيادات بالمركز الرئيسي ».

وبين أن أسباب اختلاف تحديد القيم الجمركية من منفذ لآخر ترجع الى عدم توحيد وصول المعلومات من تلك المنافذ إلى المركز الرئيسي .

وقال :نحن بحاجة ماسة لنظام جمركي يحقق لنا ثلاثة أهداف رئيسية هي تسهيل حركة التجارة وتوفير الحماية الأمنية الكافية ويمنع دخول المستوردات الضارة بالبيئة والمجتمع ، وكذا تحقيق ما يهمننا بالنسبة لنا في وزارة المالية وهو زيادة الإيرادات ».

وأكد الوجه أهمية تلك البرامج وأثرها الإيجابي في تسهيل حركة التجارة، فضلا عن تعزيز الدور الأمني الذي يقوم به القطاع الجمركي وعلى اعتبار ان الجمارك هي البوابة الأولى للوطن والتي يجب عليها التصدي والصمود أمام التحديات القائمة .

ونوه وزير المالية بالجهود التي يبذلها منتسبو القطاع الجمركي .. وقال « على الرغم من تلك الجهود فإن ذلك لا يعني أنه لا توجد مواطن قصور

في العمل الجمركي في اليمن

وهو ما نأمل من أصدقائنا في البنك الدولي مساعدتنا على تلافيه ».

بدوره أوضح الخبير الجمركي بالبنك الدولي أن زيارته لليمن تهدف الى تقييم مستوى أداء الأجهزة الاقتصادية في اليمن وتحديد مستويات الأداء المتعلقة بالقطاع الجمركي ورفع تقرير بذلك لمجلس إدارة البنك .

وبين أن اليمن من الدول التي تحظى باهتمام الكثير من المانحين ..مؤكدا أنه سيحرص على أن تكون التوصيات التي سيضمونها التقرير الذي سيرفعه ،عملية وقابلة للتنفيذ وان تحظى بموافقة البنك ».

ونوه الخبير الدولي إلى أن تقريره سيركز على عنصر أساسي يتمثل في دعم اليمن عبر برنامج يعزز من كفاءته الأمنية ودعم عملية تسهيل حركة التبادل التجاري بين اليمن ومختلف دول العالم .. لافتا الى أن هناك الكثير من الفرص المتاحة والمتعلقة بتسهيل وتحقيق الإزدهار التجاري في اليمن والتي يمكن للبنك الدولي تقديم المساعدة لها .

حضر اللقاء نائب وزير المالية أحمد عبيد الفضلي ورئيس مصلحة الجمارك محمد منصور زمام وعدد من قيادات وزارة المالية ومصلحة الجمارك.